

INFCIRC/996
21 حزيران/يونيو 2022

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرّخة 3 حزيران/يونيه 2022 وردت من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة

- 1- تلقت الأمانة مذكرة شفوية مؤرّخة 3 حزيران/يونيه 2022 من البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الوكالة.
- 2- وحسبما هو مطلوب، تُعمّم طيّه المذكرة الشفوية ومذكرتها الإيضاحية لكي تطلع عليها جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

فيينا، 3 حزيران/يونيه 2022

الرقم 1200306

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الأمانة)، ويشرفها أن ترفق طيه مذكرة إيضاحية بشأن تقرير المدير العام للوكالة المعنون "اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية" (الوثيقة GOV/INF/2022/26، المؤرخة 30 أيار/مايو 2022).

وتودُّ البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية أن تطلب تعميم المذكرة الإيضاحية المرفقة على الدول الأعضاء ونشرها في شكل نشرة إعلامية INFCIRC.

وتغتتم البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسى آيات تقديرها.

[الختم]

إلى: أمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
الوكالة

مذكرة إيضاحية

تعليقات وملاحظات جمهورية إيران الإسلامية على

تقرير المدير العام بشأن

اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار مع جمهورية إيران الإسلامية

الوثيقة GOV/2022/26، المؤرخة 30 أيار/مايو 2022

ألف- تعليقات عامة:

- 1- تمتثل جمهورية إيران الإسلامية امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة (الوثيقة INFCIRC/214) الذي يكفل للوكالة المحافظة على استمرارية المعرفة باستخدام نظام تحقّق مُحكم لا مثيل له في منظومة التحقّق الخاصة بالوكالة، بما في ذلك تدابير الاحتواء والمراقبة المتعلقة بما لدى إيران من مواد نووية وما تضطلع به من أنشطة نووية.
- 2- وفي ضوء تعزيز التعاون مع الوكالة، وافقت إيران أيضاً في مناسبتين على إبرام البيانين المشتركين المؤرّخين 26 آب/أغسطس 2020 و5 آذار/مارس 2022، اللذين نفّذت جمهورية إيران الإسلامية أحكامهما تنفيذاً كاملاً.
- 3- وتستند المواقع المشار إليها في التقرير الحالي المقدم من المدير العام إلى ادعاءات يثيرها طرف ثالث سيئ النية - هو النظام الصهيوني - وليس لها أساس قانوني. وتجدر الإشارة إلى أنّه عملاً بمبدأ القانون الدولي القائل بأنّ "المعاهدات لا تُلزم الأطراف الثالثة ولا تنفعها"، وكذلك المادة 34 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المبرمة بين الدول والمنظمات الدولية التي تنصّ على ما يلي: "لا تنشئ المعاهدة التزامات أو حقوقاً للدولة الغير بدون رضاها"، فلا يجوز لجهة ليست طرفاً في اتفاق الضمانات دون الانضمام إلى الصكوك المعنية، أن تستغلّ بعض الحقوق والمزايا المذكورة في الاتفاق وأن تستخدمها ضد أي طرف من أجل إثارة أي ادعاء وإحجام الوكالة في تحقيق لا نهاية له.

باء- التعليقات على التقرير، الخلفية:

- 1- تنص الفقرة 3 من التقرير على ما يلي: "وحدّدت الوكالة في عام 2019 عدداً من الأسئلة المتعلقة بإمكانية وجود مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي في إيران لم يتم الإعلان عنها للوكالة، وطلبت من إيران تقديم ردود على هذه الأسئلة، عملاً بالمادة 69 من اتفاق الضمانات والفقرة (د) من المادة 4 من البروتوكول الإضافي". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:
- مما يدعو للقلق أنّ الوكالة تخلط عمداً، بل وسياسياً، بين التزامات الدول الأعضاء بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والالتزامات بموجب البروتوكول الإضافي.
- وكما أوضحت إيران في كثير من الأحيان، فلم يوجد في إيران مطلقاً أيّ موقع غير معلّن كان يلزم الإعلان عنه بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. وتطلّ أنشطة إيران النووية سلمية وخاضعة ل ضمانات

الوكالة بكامل نطاقها. ولذلك، فإنّ ذكر الوكالة لهذه المسائل وإعرابها عن "القلق" في هذا الصدد لا أساس له من الصحة.

- ولم تنظر إيران في طلبات الوكالة في البداية، للسببين التاليين:

o لم تكن طلبات الوكالة مدعومة بالمعلومات والوثائق والأدلة الصحيحة المطلوبة، في حدود ما يتصل بأغراض الضمانات.

o ولذلك، فإنّ بيان الوكالة لم يكن دقيقاً في الفقرة التي جاء فيها ما يلي: ".... وزوّدت الوكالة إيران أيضاً بالمعلومات المفصلة..."، لأنّ الوكالة لم تقدّم أي معلومات صحيحة دعماً لطلبها.

-2 وفي الفقرة 4، تذكر الوكالة أيضاً أنّ: "... الموقع 2 قد خضع في السابق لأنشطة تطهير وتسوية للأراضي بصورة مكثّفة، [و] خلص تقييم الوكالة إلى أنّه لا توجد قيمة تحقّقية في إجراء معاينة تكميلية في هذا الموقع". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- مُنِحَت الوكالة إمكانية معاينة موقع لافيسان-شيان في 28 حزيران/يونيه 2004. وأخذت الوكالة عينات بيئية شملت التربة والنباتات في هذا الموقع. وأفادت إيران بأنّه لا توجد "أي مواد نووية يمكن الإعلان عنها وفقاً ل ضمانات الوكالة" وبأنّه "لم يجر في لافيسان-شيان القيام بأنشطة نووية متصلة بدورة الوقود".

- ولم تعثر الوكالة على أي تلوث في ذلك الموقع، وبناءً على التوضيحات التي قدّمتها إيران حول تجريف موقع لافيسان-شيان، في آب/أغسطس 2005، وختاماً أفادت الوكالة في الوثيقة GOV/2005/67 بأنّ المعلومات التي قدّمتها إيران تبدو متماسكة ومتسقة مع توضيحها بشأن تجريف موقع لافيسان-شيان.

-3 وتنصّ الفقرة 5 من التقرير على ما يلي: "صار المدير العام يشعر بقلق عميق من أنّ مواد نووية كانت موجودة في مواقع غير معلنة في إيران وأنّ المكان الذي توجد فيه هذه المواد النووية حالياً ليس معروفاً للوكالة". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- لا يمكن اعتبار مجرد العثور على جسيمات يورانيوم طبيعية في العينات البيئية المأخوذة من المواقع مؤشراً على أنّ كمية من المواد النووية كانت موجودة في هذه المواقع، في حين خلصت الوكالة، على نحو غير صحيح، إلى أنّ موادّ نووية كانت موجودة في هذه المواقع دون أن تأخذ في الحسبان الأسباب المحتملة الأخرى.

- وكما شرّح مراراً للوكالة، فإنّ ادعاءاتها ليس لها أساس قانوني وهي اتهامات متهورّة. وفي واقع الأمر، لا توجد أيّ مواد نووية غير معلنة في إيران، ومزاعم الوكالة لا تستند إلا إلى معلومات كاذبة وملفّقة قدّمتها النظام الصهيوني غير الشرعي الذي يمتلك هو نفسه أسلحة نووية.

- وقد أوضحت إيران، في مداولاتها مع الوكالة، افتراضاتها بشأن الأسباب المحتملة لوجود جسيمات اليورانيوم في المواقع التي أفادت بها الوكالة. وقد استنفدت إيران كل محاولاتها لاكتشاف منشأ هذه الجسيمات. وبالنظر إلى أنّ إيران لم تتمكن بعدُ من العثور على أي أسباب تقنية لوجود جسيمات اليورانيوم المذكورة، فإنّ ذلك يعني ضمناً إمكانية أنّ تكون هناك عناصر خارجية (تخریبية) ضالعة في تلوّث تلك المواقع.

4- وبشأن الموقع 2، الذي أُغلق نتيجة للتعاون من جانب إيران وفقاً للفقرة 6-7 من تقرير الوكالة، ينصُّ التقرير كذلك في الفقرة 4-7 على ما يلي: "أجرت الوكالة أنشطة تحقُّق إضافية في مختبرات جابر بن حيان. ونتيجة لذلك، أبلغت الوكالة إيران، في رسالة مؤرَّخة 14 كانون الثاني/يناير 2022، بأنَّها في حين لم تتمكن من تحديد القرص المعني من بين الأقراص المخزَّنة في مختبرات جابر بن حيان، فلم يمكنها أن تستبعد احتمالية أن يكون القرص قد صُهر وأُعيد سبكه ومن الممكن أن يكون قد صار الآن جزءاً من مخزون المواد النووية المعلن عنها في مختبرات جابر بن حيان. ومع ذلك فلم تتمكن الوكالة من توكيد الموقع الحالي للقرص المذكور". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- إنَّ الادعاء بوجود موقع آخر غير معلن يحتوي على يورانيوم طبيعي على شكل قرص معدني يستند إلى مزاعم كاذبة وملفقة من النظام الصهيوني غير الشرعي دون أي أساس.

- وقد ذكرت إيران مراراً أنَّ معدن اليورانيوم لم يكن يُنتج في السابق إلا في مختبر جابر بن حيان الذي تحققت منه الوكالة عدة مرات منذ عام 2003 وكان خاضعاً باستمرار لتدابير الوكالة الخاصة بالاحتواء والمراقبة. وقد وردت هذه الحقيقة في تقرير الوكالة (الوثيقة GOV/2015/68) على النحو التالي: "... وأعدت الوكالة تقييم هذه المعلومات في عام 2014 وأشار تقييمها إلى أنَّ كمية اليورانيوم الطبيعي المستخدمة هي ضمن حدود معدلات عدم التيقن المرتبطة بممارسة حصر المواد النووية وما يتصل بذلك من قياسات". ومن ثمَّ فقد تحققت الوكالة بالكامل من هذا المشروع في الماضي وتمت تسوية هذه المسألة. ومن المؤسف أن تعيد الوكالة فتح مسألة مغلقة تعود إلى الفترة 2003-2004 استناداً إلى معلومات غير صحيحة.

- وعلى الرغم من أنَّ جميع المواد النووية المتعلقة بهذا المشروع كانت مختومة بأختام الوكالة منذ عام 2003، فإنَّه من المؤسف للغاية أنَّ الوكالة قد لجأت أحياناً إلى الاستناد إلى افتراضات وهمية جديدة بناءً على معلومات غير صحيحة أُضيفت إلى هذا التقرير ومن قدَّمها هو عدو إيران الماكر.

- ومن المؤسف للغاية أنَّه في حين أنَّ الوكالة خلصت في رسالتها وكذلك في هذا التقرير إلى أنَّه "... [لم] يمكنها أن تستبعد احتمالية أن يكون القرص قد صُهر وأُعيد سبكه ومن الممكن أن يكون قد صار الآن جزءاً من مخزون المواد النووية المعلن عنها في مختبرات جابر بن حيان"، فإنَّ الوكالة عادت مرة أخرى، استناداً إلى معلومات غير صحيحة، وغيَّرت استنتاجها في هذا التقرير وتبحث عن قرص مفترض في مكان مجهول!

جيم- التعليقات على الإجراءات المتخذة في أعقاب البيان المشترك

في الفقرة 10، تذكر الوكالة ما يلي: "واستعرضت الوكالة المعلومات المقدَّمة من إيران في 19 آذار/مارس 2022 وتبيَّن لها أنَّها في غالبيتها العظمى معلومات سبق لإيران تقديمها للوكالة، ولكنها تضمنت أيضاً معلومات جديدة اضطلعت الوكالة بتقييمها بعد ذلك. ولم تُجب المعلومات المقدَّمة من إيران على جميع أسئلة الوكالة". وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- وفقاً للبيان المشترك المتفق عليه، في 4 نيسان/أبريل 2022 وفي حدود الجدول الزمني المحدد، زوّدت جمهورية إيران الإسلامية الوكالة بجميع المعلومات التي طلبتها فيما يتعلّق بالمواقع المحددة، والتي كانت،

كما قيل، تحت سيطرة القطاع الخاص. وينبغي التأكيد مجدداً أن جمهورية إيران الإسلامية قد أوفت بجميع التزاماتها في هذا الصدد وأجابت على جميع أسئلة الوكالة بطريقة تعاونية للغاية.

التعليقات على تقييمات الوكالة المتعلقة بكل موقع:

- 1- في القسم دال-1 حول الموقع 4 -"ماريفان": وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:
 - المنطق الذي تستند إليه تسمية الوكالة للموقع 4 باسم "ماريفان" هو غير ذي صلة وغير معلوم بالنسبة لإيران لأنّ الوكالة كانت قد سمّت هذا الموقع حتى وقت قريب باسم "أباده". وعلاوة على ذلك، فإنّ الوكالة كانت قد أغلقت المسألة المتعلقة بموقع يُسمى "ماريفان" في تقريرها الوارد في الوثيقة Gov/2015/68 المؤرخة 2 كانون الأول/ديسمبر 2015 (انظر الفقرة 41 من تقرير عام 2015).
 - ورداً على أسئلة الوكالة بشأن هذا الموقع، فقد ردّت إيران مراراً بأنّها لا تعطي أي قيمة للأسئلة المستمدة من معلومات ملفقة قدّمها النظام الصهيوني غير الشرعي.
 - وادّعت الوكالة أنّها زوّدت إيران بوثائق داعمة عن الموقع المسمى "ماريفان". وهذه الوثائق التي تدّعي الوكالة تقديمها ليست سوى صورتين من مكان مجهول لا يمكن اعتبارهما دليلاً حقيقياً على الإطلاق، لأنّه من السهل صنعهما، ومن ثمّ ليست لهما أي قيمة قانونية أو تقنية.
 - أمّا إشارة الوكالة إلى وجود أجهزة للكشف عن النيوترونات في هذا المكان، فلا تستند إلى أي أساس في الضمانات أو حتى البروتوكول الإضافي. ورغم ذلك، وبالرغم من أنّ أسئلة الوكالة لم تكن مستندة إلى معلومات صحيحة ذات صلة بالغرض من الضمانات عندما طلبت معاينة هذه المواقع، فإنّ جمهورية إيران الإسلامية، بناءً على حسن نيتها، تطوّعت بمنح الوكالة إمكانية المعاينة وقدمت تفسيرات بشأن التاريخ الكامل للمخابئ واستخدامها وحتى طريقة عملها.
 - ورغم هذا التعاون المستفيض، اعتبرت الوكالة أنّ المعلومات التي تلقّتها من إيران لا تتسق مع الوثائق المزعومة المذكورة، لا لسبب إلا الاعتماد دون مبرر على بعض الوثائق غير الصحيحة والملفقة واستخلاص استنتاجات مغلوطة وغير صحيحة بناءً على افتراضاتها الخاصة التي تشكّلت بطريقة خاطئة.
 - وقد اكتفت إيران بتوضيح التاريخ ذي الصلة للمكان دون الإشارة إلى هذا التلوث أو ربطه بشركة أجنبية. ومن الطبيعي تماماً أنّ الدولة العضو المعنية لم تتمكن من العثور على أي معلومات عن أنشطة الشركة التابعة لها بعد نصف قرن. ولذلك، فإنّ استنتاج الوكالة بشأن تفسير إيران ليس صحيحاً ولا يسهل الدفاع عنه.
 - وقد كان هذا الموقع يُستخدم لاستغلال الصلصال الحراري من خلال عقد مع شركة أجنبية قبل عقود مضت. بيد أنّ الوكالة ادّعت بلا أساس أنّ الموقع كان يُستخدم في أنشطة نووية. وادعاءات الوكالة بأنّ هذا الموقع قد شهد إجراء تجارب تفجير مع الاستعانة بتدريع واقٍ تحضيراً لاستخدام أجهزة للكشف عن النيوترونات ليست سوى محض خيال يستند إلى معلومات كاذبة وغير صحيحة. وهذا الاستنتاج خاطئ تماماً وغير واقعي ومنحاز.

- وربط الوكالة بين موقع لايفسان-شيان وما يُسمى بموقع ماريفان استناداً إلى صورة غير صحيحة وملففة لأجهزة كشف هو أيضاً استنتاج لا أساس له من الصحة.
- ومنشأ وجود اليورانيوم المستنفد المحتوي على اليورانيوم-236 على النحو المذكور في النتائج التحليلية للعينات البيئية التي أخذتها الوكالة غير معروف. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذه الجسيمات ليست إيرانية المنشأ، بل يرجع منشؤها إلى شركات مثل ميرك وأمرشام وغيرها، وهي متوفرة تجارياً في الأسواق. وينبغي ألا يكون من الصعب على الوكالة التي تدّعي أنّ لديها مكتبة ثرية بخصائص الجسيمات أن تثبت منشأ هذه الجسيمات.
- وقد يكون للجسيمات التي أفادت بها الوكالة منشأ محتمل آخر وهو أن تكون نتيجة لأعمال كيدية (تخريبية). وينبغي ألا ننسى أنّ جمهورية إيران الإسلامية تعرّضت مراراً لأعمال تخريبية عديدة في مواقع مختلفة بوسائل وأساليب متنوعة.
- أمّا تقييم الوكالة القائم على التشابه بين شاحنتين مختلفتين رُصدتا فيما يسمى بموقع "ماريفان" وفي موقع تورقوز آباد خلال منتصف تموز/يوليه ومنتصف آب/أغسطس 2018 من خلال تحليل الصور الساتلية المتاحة تجارياً فهو تقييم غير دقيق وغير مهني تماماً في ادعائه أنّ مفردات قد أُزيلت من موقع تورقوز آباد. ولا يمكن لمثل هذه الصور الساتلية المتاحة تجارياً أن توفر أساساً صالحاً لاستنتاج من هذا القبيل. فإيران بلد شاسع؛ وهناك عدد كبير من الشاحنات المماثلة التي تتحرك في جميع أنحاء البلاد. ومن المثير للدهشة أنّ الوكالة استندت إلى أوجه التشابه بين الشاحنتين في هذين الموقعين المختلفين بناءً على الصور الساتلية المتاحة تجارياً للادعاء بأنّ هذه الصور تظهر الشاحنة نفسها تنتقل من مكان إلى آخر.
- وللأسف فإنّ الوكالة تعتبر جميع الوثائق الملفقة والمعلومات المزيفة التي قدّمها النظام الإسرائيلي صحيحة تماماً، في حين أنّها تجاهلت توضيحات إيران وخلصت دون الاستناد إلى أسباب كافية إلى أنّ مسألة ما يسمى بموقع ماريفان "لم تُوضَّح".

2- في القسم دال-2 حول الموقع 3- "فارامين": في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- تذكر الوكالة في الفقرة 22 من تقريرها أنّه "توجد لدى الوكالة معلومات بشأن احتمال استخدام أو تخزين مواد نووية و/أو إجراء أنشطة ذات صلة بالمجال النووي، بما في ذلك أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بدورة الوقود النووي، في الموقع 3 في إيران (المعروف باسم موقع فارامين)" وهي معلومات مضلّة وغير مدعومة بأدلة صحيحة.
- والفقرة المذكورة التي تنصّ على أنّ "هذا الموقع [قد خضع] أيضاً لتغييرات كبيرة في عام 2004، بما في ذلك هدم معظم المباني"، ليست صحيحة. والحقيقة هي أنّه بسبب تغيير استخدام هذا الموقع وطبيعة عمله، فقد هُدم مبنى واحد فقط من بين مجمّع المباني القائمة وأعيد بناؤه في عام 2004. وعلاوة على ذلك، فلا ينبغي اعتبار إعادة بناء مبنى واحد في هذا المكان بمثابة أنشطة للتطهير ولا توجد حاجة إلى ذكرها في التقرير. وعلى الرغم من تفسير ذلك للوكالة، فإنّها للأسف تجاهلت تفسيرات إيران. وبما أنّ الوكالة لم تقدّم وثائق صحيحة إلى إيران بشأن ادعائها حول "إمكانية وجود مواد نووية وأنشطة ذات صلة بالمجال النووي"، فلا ينبغي أن يُتوقع من إيران أن تعتبر أنّ الوثائق غير الصحيحة والملففة تُشكّل أي أساس قائم

على الضمانات والبروتوكول الإضافي على نحو يتطَّلب منها التجاوب مع طلبات الوكالة. وعلى الرغم من ذلك، سمحت إيران طوعاً بمعايينة هذا الموقع وقُدِّمت معلومات وتوضيحات إلى الوكالة.

- وأوضح للوكالة أنَّ الأنشطة التي كانت تُنفَّذ في بادئ الأمر في هذا الموقع كانت تتمثَّل في استغلال كبريتات الصوديوم من التربة والمياه في المنطقة المحيطة بالطريقة التقليدية، ثم تغيَّر ذلك لاستخدام الطريقة الصناعية في المرحلة التالية. وبعد ذلك، وبسبب اللوائح البلدية، أُوقِف تشغيل الموقع وحُوِّل إلى الزراعة وتربية الماشية. ومن المدهش أن تصرر الوكالة على استنتاجها غير الصحيح استناداً إلى وثائق غير صحيحة وملففة.

- وبما أنه لم تكن هناك مطلقاً أي أنشطة ذات صلة بالمجال النووي في هذا الموقع، فإنَّ تقرير الوكالة عن وجود الجسيمات ليس له أي مبرر، وما جرى في هذا الموقع ما هو إلا أعمال تخريبية ارتكبتها أعداء جمهورية إيران الإسلامية المعروفون جيداً باختلاق سيناريوهات معينة. وكما أوضحنا من قبل، فقد درج أعداء إيران على ارتكاب جميع أنواع الأعمال التخريبية التي أثَّرت في العديد من المواقع في إيران في حالات ومناسبات عديدة.

- وادعاء الوكالة بأنَّ "الحاويات التي أُزيلت من موقع فارامين في وقت تفكيك المبانى في الموقع قد نُقلت في نهاية المطاف إلى موقع تورقوز آباد" هو ادعاء غير قابل للإثبات ولا يمكن التحقق منه، ولا يشكِّل تقييماً مهنيّاً وموثوقاً.

- وللأسف فإنَّ الوكالة مرة أخرى تعتبر في هذه الحالة أنَّ جميع الوثائق الملففة والمعلومات المزيفة التي قدِّمها النظام الإسرائيلي صحيحة تماماً، وخصت دون الاستناد إلى أسباب كافية إلى أنَّ مسألة فارامين "لم تُوضَّح" وتجاهلت توضيحات إيران.

3- في القسم دال-3 حول الموقع 1- "تورقوز آباد": تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- إنَّ ادعاء الوكالة بأنَّ "....موقع تورقوز آباد..... يُدعى استخدامه في خزن مواد ومعدات نووية"، لا يستند إلى معلومات ووثائق صحيحة. والمنطقة المعنية هي في الواقع موقع صناعي يضم أنواعاً مختلفة من المخازن والمستودعات لخزن المنظفات والمواد الكيميائية والمواد الغذائية والأقمشة والمنسوجات وإطارات المركبات وقطع غيارها والأنابيب والوصلات وبعض الخردة الصناعية، ومن ثم فلم يكن هناك أي أساس لإعلان هذا المكان للوكالة.

- وعلاوة على ذلك، فإنَّ طلب الوكالة من إيران تقديم معلومات عن نقل الحاويات من مكان إلى آخر، فضلاً عما يسمى بأنشطة التطهير في هذا المكان، الذي هو منطقة لتخزين الخردة الصناعية والتعامل معها، ليس له أي صلة بالضمانات والبروتوكول الإضافي. ولذلك، فإن سؤال الوكالة لا سند له من الأصل. ومع ذلك، مُنحت الوكالة إمكانية المعايينة من أجل تعاون أوسع نطاقاً انطلاقاً من حسن نية إيران.

- وفي تحقيقاتنا المكثفة بشأن خلفية الأنشطة المضطلع بها في هذا الموقع، لم نعثر على منشأ الجسيمات التي أفادت بها الوكالة. ولم يُنفَّذ في هذا الموقع أي نشاط نووي ولم تُخزَّن أي مواد نووية. ولذلك، فلم يُعثر على أي دليل تقني بشأن منشأ الجسيمات المفاد بها. ومع ذلك، فلا يمكن استبعاد إمكانية أن يكون وجود هذه الجسيمات راجعاً للتخريب.

- وللأسف، تعتبر الوكالة مرة تلو الأخرى أنّ جميع الوثائق الملفقة والمعلومات المزيفة التي قدّمها النظام الإسرائيلي صحيحة تماماً، وخلصت دون الاستناد إلى أسباب كافية إلى أنّ مسألة تورقوز آباد "لم تُوضَّح" وتجاهلت توضيحات إيران.

دال- الاستنتاجات

- 1- أبدت جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن تعاونها الكامل مع الوكالة حتى فيما يتجاوز التزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. ولا بد من إعادة تأكيد أنّ جميع المواد والأنشطة النووية الإيرانية قد أُعلن عنها بالكامل للوكالة وأنها خضعت لنظام تحقق بالغ الإحكام. وتجدر الإشارة إلى أنّه خلال السنوات العشرين الماضية، أجرت الوكالة عملياتها التفتيشية الأكثر كثافة في إيران، وهو ما أكّدته الوكالة في تقريرها عن تنفيذ الضمانات في عام 2021، حيث تقول إنّ 22٪ من عمليات التفتيش التي أجرتها في جميع أنحاء العالم قد أُجريت في إيران، في حين أنّ إيران لا تمتلك سوى 3٪ من جميع المرافق النووية التي تشملها عمليات الوكالة في جميع أنحاء العالم.
- 2- وتتوقع جمهورية إيران الإسلامية بشدة أن تقدّم الوكالة تقاريرها عن أنشطة التحقق في جمهورية إيران الإسلامية بطريقة تتسم بالمهنية والحياد، بعيداً عن الضغوطات السياسية الخارجية.
- 3- وعلى الرغم من أنّ إيران ليست ملزمة بالرد على الأسئلة التي أثارها الوكالة استناداً إلى وثائق ملفقة وغير صحيحة، فقد قدّمت، على أساس طوعي وتعاوني، جميع المعلومات والوثائق الداعمة والمعاينات اللازمة للرد على طلبات الوكالة. وهذا المستوى من التعاون الذي تبديه إيران هو شهادة على حسن نيتها لتوضيح الأسئلة. وكان بإمكان إيران أن تمتنع عن السماح بالمعاينة وتقديم المعلومات والوثائق الداعمة لو لم تكن لديها نية للتعاون مع الوكالة بشأن هذه الأسئلة. ومما يؤسف له أنّ إصرار الوكالة على صحة الوثائق الملفقة قد أدّى إلى تقييم باطل وغير عادل.
- 4- وينبغي للوكالة ألا تتجاهل إمكانية تورط أعداء إيران اللدودين في تزويدها بمعلومات كاذبة وملفقة، وفي الوقت نفسه دورهم المحتمل في التلوّث المتعمّد للمواقع المعنية، لا سيما عندما يكرّرون بأنفسهم الإعلان عن نواياهم لوقف أنشطة إيران النووية السلمية تماماً ومحاولاتهم تقويض التعاون بين إيران والوكالة. ولماذا تميل الوكالة إلى التغاضي عن التصريحات التي أدلى بها مسؤولو النظام الإسرائيلي في أعقاب كل عمل تخريبي ضد برنامج إيران النووي في السنوات الأخيرة، والتي نسبوا فيها هذه الأعمال التخريبية إلى أنفسهم.
- 5- والوكالة إذ تستند إلى المعلومات المغلوطة المذكورة أعلاه، فإنّها قد حجبت عن الأنظار ظملاً كلّ ما بذلته إيران من أجل التعاون معها وكلّ أنشطة إيران النووية السلمية الشفافة. وهذا النهج لا يتوافق مع تعاون إيران المستفيض مع الوكالة ومع تنفيذ الوكالة أكثر نظم التحقّق الخاصة بها إكحاماً في إيران. وتودّ جمهورية إيران الإسلامية أن تحذر جدّاً من الأثر السلبي لهذا النهج في البيئة البناءة الشاملة القائمة في تعاونها مع الوكالة.